أولا ، والفواكه الاردنية عاجزة عن دخول اسواق المنافسة الخارجية لتوفر الفواكه الاكثر جودة واقل سعرا في هذه الاسواق (منتجات اسبانيا وايطاليا واسرائيل . . .) ثانيا ، ومصانع تعليب وحفظ المنتجات الزراعية محدودة ، ثالثا. مما يؤدي بالنتيجة الى تلف المزروعات المنتجة ويخلق العوائق امام تسويقها .

٣ ــ تتميز السلع المستوردة من الدول العربية بانخفاض الاسعار بالنسبة للاسعار العالمية لتمتعها بالاعفاءات التي نظمتها الاتفاقيات الجماعية والثنائية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة ، ولانخفاض تكاليف النقل لقرب المسافة . فاسعار المواشي والحيوانات منخفضة بالنسبة للاسعار العالمية لقربها من المراعي التركية وتوفرها في الجمهورية العربية السورية وتمثل ٤٧٪ من المستوردات من سوريا (الجدول ٥) ، كما تتمتع اسعار البيض والصفائح والزجاج والاسماك والكلس والزيتون والتفاح والعنب المستوردة من لبنان بانخفاض الاسعار وتشكل ٧٥٪ من المستوردات في لبنان (الجدول ٣) . ان التحول نحو استيراد السلع نفسها من الاسواق الخارجية سيؤدي الى ارتفاع اسعارها في الاسواق الاردنية بنفس نسبة ارتفاع تعرفة النقل من الاسواق الخارجية + قيمة الرسوم والاعفاءات الجمركية .

النتيجة الثانية : انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي ، وخسارة الشركات الصناعية وسيادة البطالة بين العمال :

١ ــ انخفض العائد على الانتاج الزراعي لخسارة المزارعين اثمان المنتوجات الزراعية المعدة للتصدير للدول العربية بعد تعديل نظام المحاصصة بين الملاكين والمزارعين الذي فرضه كبار ملاكي الاراضي بحيث يتحمل المزارع خسارة مالك الارض فقد « كان ملاكو الاراضي الزراعية في الاغوار منذ ما قبل عدوان ٦٧ وحتى العام الماضي ١٩٧١ يؤجرون اراضيهم للمزارعين الصغار (العاملين بالمحاصصة) بالنسب التالية : الارض السقي ــ للملاك ٤٠٪ من الانتاج وللمزارع ٦٠٪ منه ــ ، الارض البعل : للملاك ٢٥٪ ــ ٣٠٪ من الانتاج وللمزارع ٧٠ ــ ٧٥٪ منه غير ان ملاكي الارض هذا العام فرضوا نسبة اجرى فاخذوا يتقاضون من الارض السقي ٥٠٪ من الانتاج ومن الارض البعل ٤٠٪ من الانتاج »(١٨). اما ملاكو الاراضي الصغار فقد كثر اقبالهم على بيع اراضيهم والتوقف عن الانتاج والتحول نحو البناء في احسن الاحوال . فنشطت حركة بيع الاراضي وتجارة شركات العقارات . وامتلأت الصحف باعلانات الشركات العقارية التي عرضت بيع مساحات واسعة من **الاراضي الزراعية** وفي مناطق زراعية مختلفة من الاردن (انظر مثلا صحيفة الراي من ٦/٣ ــ ١٩٧١/٧/٢١ حيث نعثر على عشرين اعلانا لبيع الاراضي في مناطق صويلح ، غور كبد ، وادي السير ، ناعور ، ابو علندا ، ماركا ، الحمر ، البقعة ، وادي الضليل ، الفحيص ، اربد) .

ساهم الانتاج وتغير نظام المحاصصة وبيع الاراضي الزراعية في زيادة حدة الازمة الاقتصادية على الفئات الشعبية الفقيرة والمحدودة الدخل ، التي انخفض دخلها الحقيقي بارتفاع تكاليف المعيشة مع تناقص الدخل ، وانتشرت البطالة بين صفوف العمال الزراعيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من قوى العمل في الاردن .

٢ ــ انخفاض العائد على رأس مال الشركات الصناعية وتحقيق خسائر كبيرة في موازناتها وتوقف بعضها عن الانتاج :

ان تراكم المخزون وعدم تصريف المنتوجات التصديرية الصناعية في اسواق الدول العربية والاراضي العربية المحتلة وارتفاع اسعار المواد الاولية المستوردة من اسواق الاحتكارات الامبريالية ادى الى تحقيق خسائر كبيرة نسبيا في موازنة معظم الشركات الصناعية الكبيرة . فقد اظهرت ميزانية شركة الفوسفات العمومية للسنة المنتهية في